

تقرير للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار "بكدار" يُظهر أزمة سيولة مالية فلسطينية وتفشي البطالة وتراجع النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية المحتلة رام الله، ٦/٦/٢٠١٢* [مقتطفات]

قال رئيس المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والإعمار (بكدار)، محمد اشتية، إن السلطة الوطنية تعيش أزمة مالية حقيقية تعصف بالاقتصاد المحلي وأدت إلى تراكم قياسي لحجم متأخرات القطاع الخاص والردييات الضريبية على السلطة.

وأشار إلى أن الاقتصاد المحلي يواجه تراجعاً مطرداً في نسبة النمو المتذبذبة التي وصلت إلى ٥,٥٪ في عام ٢٠١١، مقارنة بما يقارب من ١٠٪ في عام ٢٠١٠، أي بانخفاض مقداره ٥٠٪. ويعود ذلك بحسب اشتية، إلى إجراءات الاحتلال الإسرائيلي على الأرض، والمتمثلة في الحصار المفروض على قطاع غزة، واستمرار العوائق المفروضة على حرية الحركة التجارية في الضفة الغربية، وإلى تباطؤ الدعم الدولي لخزينة السلطة الوطنية، حيث لم يف المانحون بالتزاماتهم تجاه موازنة السلطة الوطنية هذا العام، كما أن مبالغ الدعم كانت أقل من الأعوام السابقة.

وأضاف اشتية أن نسبة النمو المتحقق بالأراضي الفلسطينية مدفوعة بالأساس بأموال المانحين، وهي ليست ناتجة عن نمو حقيقي للاقتصاد الفلسطيني، حيث إن المطلع على الأرقام الصادرة يعتقد أن هناك نمواً حقيقياً ولكن في واقع الأمر ما يزال الدعم الدولي يقود النمو المتحقق في الأراضي الفلسطينية.

[.....]

وعالج التقرير الأداء الاقتصادي للعام المنصرم بما يشمل العديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية [.....].

* المصدر: وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية، "وفا"، في الموقع الإلكتروني التالي:
<http://www.wafa.ps/arabic/index.php?action=detail&id=132708>

وبيّن التقرير أن الأزمة الاقتصادية ستعمق، حيث ستعيش الأراضي الفلسطينية في اقتصاد يعاني من بطالة متفشية، فقد وصلت نسبة البطالة إلى ٢٨٪ في قطاع غزة و١٨٪ في الضفة الغربية، موضحاً أن المجتمع الفلسطيني هو مجتمع فتي [...] .

[.....]

كما أن ارتفاع عدد موظفي السلطة وفاتورة رواتبهم، يشكل عبئاً مالياً كبيراً على الموازنة، حيث تقوم الحكومة بتوفير رواتب لنحو ١٦٠ ألف موظف يعملون في القطاع العام البالغة فاتورة رواتبهم السنوية ١,٧ مليار دولار وهي تشكل ما نسبته ٥٨٪ من إجمالي الإنفاق الجاري، ناهيك عن أن تمويل الرواتب يتم من فاتورة المقاصة الضريبية مع إسرائيل بدلاً من الاعتماد على الضرائب المحلية وتحفيز القطاع الخاص على الاستثمار في الأراضي الفلسطينية، أي أنه يتم تمويل بنود الموازنة على حساب (فاتورة المقاصة)، أي بمعنى آخر العجز في الميزان التجاري. وتلخصت نتائج التقرير في أن الاقتصاد الفلسطيني يعيش حالة كبيرة من التراجع، وانخفاض نسبة النمو، حيث أدت الأزمة المالية إلى الارتفاع الحاد في الدين العام الذي وصل إلى مستوى غير مسبوق، حيث وصل إلى مستوى ٢,٢ مليار دولار مع نهاية عام ٢٠١١ مشكلاً ما نسبته ٣٦٪ من الناتج المحلي ويرتفع بصورة كبيرة عما كان عليه في الأعوام السابقة وتحديداً الدين العام المحلي منه.

[.....]

كما أن مراجعة مؤشرات التعليم العالي بيّنت أنه يتم إعطاء التدريس الجامعي أهمية كبيرة على حساب البحث العلمي، لدرجة أصبح فيها البحث العلمي مغيباً، وهذا ما خلق مأزقاً كبيراً يتعلق بغياب العلاقة بين التعليم والعملية الإنتاجية.

[.....]

وبالنسبة للقطاع الزراعي فإن موازنة وزارة الزراعة لم تتجاوز ١٪ من مجموع موازنة السلطة منذ تأسيسها [...] .

في الختام، يخلص التقرير الواقع في ١١٠ صفحات من القطع المتوسط، إلى رسم صورة غير ودية عن الاقتصاد الفلسطيني، والتي من المتوقع لها أن تستمر على مدار العام الحالي في ظل استمرار انسداد الأفق السياسي وتعثر مسار المفاوضات.

مجلة الدراسات الفلسطينية، جميع حقوق النشر وإعادة التوزيع محفوظة لمجلة الدراسات الفلسطينية، ولا يمكن نشرها أو توزيعها إلكترونياً إلا بإذن من رئيس تحرير المجلة وذلك عبر الكتابة إلى العنوان البريدي التالي: majallat@palestine-studies.org

يمكن تحميل هذه الوثيقة أو طبعتها للاستخدام الفردي وعند الاستخدام يرجى ذكر المصدر:
http://www.palestine-studies.org/ar_index.aspx